استغلالها؟

يمني تتمتع بميزات فريدة

الوضع الراهن للمدابغ والمنشآت الصناعية، وتوصلت اللجنة الى نتيجة من خلال الدراسات الأولية الى أن معظم مشاكل الثروة الحيوانية وإهدار الجلود الخام تكمن في غياب الوعي لدى مربي الماشية وبالتالي فقد كان الدور التوعوي هو أول ما قمنا به وقد تعاونت معنا الصحف الرسمية والاذاعات المحلية في تنفيذ هذا البرنامج... إلا أن ماقمنا به حتى الآن لايفي بالغرض وأن التنفيذ الفعال لهذا البرنامج يتطلب تضافر جهود الجميع ودعم الجهات ذات العلاقة..

قرار حكيم

● وأضاف رئيس جمعية تشجيع الانتاج المحلي: أن قرار الاخ وزير الصناعة مؤخراً والخاص بمنع تصدير الجلد الخام كان للجمعية جهوداً لا بأس بها في اخراجه الى النور.. مؤكداً أن هذا القرار سوف يدفع الى إعادة تأهيل المدابغ والمنشآت الصناعية المحلية والتي سبق وأن تم اغلاقها أو تقلص نشاطها بسبب عدم وفرة الجلد الخام، كما أن حركة الاستثمار سوف تنشط بتوجه مصدري الجلد السابقين نحو إنشاء مدابغ محلية تكيفاً مع هذا القرار.. كما نأمل أن تعود الصناعات الحرفية والتقليدية التي تأثرت خلال الفترة الماضية الى العودة من جديد وكل ذلك حتماً سيؤدي الى امتصاص اعداد كثيرة من الأيدي العاملة في هذا القطاع الانتاجي، وسيكون له مردوداً إيجابياً على الاقتصاد الوطني في ارتفاع القيمة النقدية المضافة للصادرات الجلدية والتي لن تصدر إلا مدبوغة أو مصنعة.. وفي هذا الاتجاه تسعى الجمعية الى الإعداد لندوة وطنية حول الصناعات الجلدية، للاطلاع على المشاكل والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع وكيفية النهوض بها كصناعة وطنية وبما يخدم استراتيجية بلادنا في مكافحة الفقر والبطالة.

دراسة جديدة

من جانبه أوضح الأخ جازم النجار مدير عام التجارة الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة أن الوزارة أعدت دراسة حول مسألة الجلود والمضاربة عليها حيث بينت الكمية الاستيعابية لكل مدبغة داخل البلاد وعددها ونحن بصدد دعوة جميع الأطراف المتعلقة بالجلود سواءً أصحاب المدابغ أو المصدرين أو المتعهدين للاجتماع في الوزارة لوضع آلية تستوعب الجميع فيما يسمى «لا ضرر ولا ضرار» ثم يتم بعدها إصدار القرار المناسب بهذا الخصوص.

ونوه الأخ النجار بأن القرار السابق والخاص بمنع تصدير الجلود الخام تم إصداره من أجل إيقاف المضاربة التي تتم من قبل المصدرين والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الجلود الخام بشكل كبير والذي أثر بدوره وبصورة مباشرة على المدابغ المحلية بحسب الشكوى التي رفعت من قبل أصحاب المدابغ وثم تسريح الكثير من الأيدي العاملة من هذه المدابغ لأنها توقفت عن العمل بحجة عدم حصولها على الجلود.

كما أن عملية التصدير كانت غير منظمة حيث كان بعض التجار أو المتعهدين يتفقون مع المسالخ بصورة فردية وتباغ الجلود لهم بثمن زهيد حتى أن المصدرين الرسميين تضرروا من هذا السلوك حيث كان يتم تصدير الجلود الجيدة وتترك الجلود الرديئة. لذا تم اتخاذ قرار المنع. غير أن ذلك اضر بمصالح كثير من الناس خاصة المصدرين وأصحاب المسالخ ووصلت إلى الوزارة العديد من الشكاوى من ذلك حيث انخفضت قيمة الجلود وقد يتحول أو يحتكر عملية التصدير أصحاب المدابغ وهذا أمر غير مقبول.. لذلك وكما سبق أن أشرت إلى أن الوزارة أعدت دراسة شملت عدداً من المدابغ المعروفة والطاقة الاستيعابية لكل مدبغة وسيتم مناقشة الأمر أثناء الاجتماع الموسع الذي تعتزم الوزارة إقامته خلال الأسبوع القادم لاتخاذ القرار المناسب.

٣٠٪ من الجلود تهدر بسبب غياب الحفظ والسلخ والتسويق الجيد..

تنمية الاقتصاد

وأضاف الأخ مدير عام التجارة الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة أن الجلود والصناعات المرتبطة بها بمختلف أشكالها ومراحلها مؤهلة لتنمية الاقتصاد الوطني فلها دور كبير في امتصاص عدد كبير من الأيادي العاملة إلى جانب أن الصناعات تشكل قيمة مضافة تصل إلى حوالي ٧٢٪. أيضاً يعتبر تصدير الجلود الخام إلى الخارج إضراراً بالثروة الجلدية والمدابغ المحلية كما أن حظر تصدير الجلد الخام سيؤدي إلى تشجيع استثمارات جديدة في هذا المجال سواءً في إنشاء مدابغ جديدة أو صناعات جلدية كالأحذية مثلاً فبحسب الاحصائيات نجد أن قيمة الاحذية الجلدية التي تم استيرادها خلال العام ٢٠٠٣م وصلت إلى ٢,٧ مليار ريال بينما بلغت قيمة صادرات بلادنا من الجلود لنفس الفترة ٢,٥ مليار ريال معنى ذلك وجود عجز لصالح الواردات من الأحذية فقط يصل إلى ٢٠٠ مليون ريال. وهذا غير معقول ومن المفترض إقامة مثل هذه الصناعات في بلادنا واستغلال هذه الثروة بصورة سليمة.

تصوير/ محمد حويس

يعد خطوة هامة لمعالجة الآثار الناتجة عن سوء التغذية

مسح سلة الغذاء.. ضرورة لبناء قاعدة معلوماتية لخدمة التنمية

كان البروفيسور إبراهيم المدفع رئيس قسم التغذية في الجامعة الوطنية بالنمسا قد امضي أسبوعين في بلادنا أوائل شهر نوفمبر الماضي لإعداد دراسة منهجية حول تصميم المراحل المختلفة للوصول إلى تقدير خط فقر الغذاء في الجمهورية اليمنية واحتياجات الفرد من المواد الغذائية والمغذيات الدقيقة / الفيتامينات والطاقة اللازمة لبقاء الفرد على قيد الحياة وتمكينه من مزاولة نشاطه المعتاد ضمن خطة بلادنا لبناء السلة الوطنية للغذاء في اليمن . الدكتور المدفع أشاد بالدراسات التي نفذها أكاديميون يمنيون للقيام بهذا النوع الجديد من المسوح واشاد بالمستوى الراقي للإعداد والمنهجية التي يراها اليمنيون مناسبة لبلادهم متمنيا ان يتم تنفيذ مسح سلة الغذاء في اليمن قريبا جدا نظرا للحاجة الملحة لبيانات من هذا النوع . في الجهاز المركزي للإحصاء كان العمل يجري على قدم وساق لإخراج هذا المسح للوجود ولذا كان الاستطلاع التالي يتابع الموضوع مع المعنيين هناك ولنخرج بالحصيلة التالية ..

استطلاع / احمد حسن الطيار

□ د. جمال الوحيشي

□ د. عبدالقدوس المروني

□ طارق المذحجي

□ سالم باخبازي

تعريف

تعرف سلة الغذاء بأنها مجموعة المواد الغذائية التي يتناولها الفرد ليوم واحد والتي تحقق الحد الأدنى من المواد الغذائية والسعرات الحرارية للطاقة اللازمة للفرد لاستمرارية الحياة وقيامه بمزاولة نشاطه المعتاد

أهمية

يشير الدكتور جمال احمد الوحيشي وكيل الجهاز المركزي للإحصاء لقطاع الإحصاءات السكانية والاجتماعية إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء يزمع قريبا القيام بمسح في كافة مناطق الجمهورية بالعينة يتم من خلاله تكوين سلة الغذاء في اليمن ويضيف أن المسح سيوفر بيانات عن استهلاك الغذاء على مستوى الفرد وهذا يساهم في احتساب ما يسمى بالوحدات الاستهلاكية بين أفراد الأسرة أطفالا وكبارا ومراهقين وشيوخ ذكورا وإناثا وإيجاد خط فقر لكل أسرة وهذا أهم تطور في تقدير الأسر تحت خط الفقر اذ أن خط الفقر يحسب على مستوى الأسرة فقط في مسوح ميزانية الأسرة بينما يحسب من مسح استهلاك الغذاء على مستوى الفرد والأسرة كما أن المسح يأخذ في الاعتبار كميات الغذاء المتناولة وهذا يجعل بيانات المسح اكثر تمثيلا ودقة لاحتساب سلة الغذاء ويمضي الدكتور الوحيشي : أن المسح يكتسب أهمية في تطوير إحصاءات الفقر في اليمن اذ سيتم وفقا لاستمارة الاستذكار ل (٢٤) ساعة ولذلك فهو محاولة جادة للتغلب على الصعوبات والإشكاليات التي تظهر عند تسجيل بيانات الاستهلاك وسيمكن المسح من احتساب خط فقر الغذاء بدقة وسهولة باستخدام متوسط الاحتياج الفعلي من الطاقة أي السعر الحراري الواحد كما يمثل نقلة نوعية في تقدير الكميات المتناولة من الغذاء وفي تقدير سلة الغذاء

دور

نظرا لأهمية مسح استهلاك الغذاء السلة الغذائية لبناء قادة معلوماتية توضح خط الفقر فقد برزت حاجة ماسة لإجراء هذا المسح من عدة نقاط أولها كما يقول طارق المذحجي مدير عام الإحصاءات الحيوية بالجهاز ان عدم توفر بيانات عن المتوسطات الحقيقية لاستهلاك الفرد من الغذاء فلذلك يمثل المسح افضل وسيلة لقياسها اذ أن التقديرات التي تنشر في بلادنا تكون مأخوذة من الفاو أو من جهات أخرى أحيانا لا تكون منطبقة علينا لأنها أخذت من دول متقدمة

الوضع الغذائي

وفقا لأخر الأرقام الإحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء حول انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع اليمني وفقدان الأمن الغذائي وجد أن ٤٨ ٪ من الاسر اليمنية تحت خط الفقر الكلي وهذه الأسر مضطرة إلى تحويل جزء من أنفاقها على المواد الغذائية إلى الإنفاق على المواد غير الغذائية كما أن ٤٨٪ من الأسر يعانون من فقدان الأمن الغذائي و ٢٠,٨ ٪ من الاسر ضعيفة و١٣,٨٪ من الاسر تعاني من الأمن الغذائي مع جوع متوسط و٧,٨ ٪ من الاسر تعاني من الأمن الغذائي مع جوع شديد وفيما يخص الأطفال يقول الأخ سالم باخبازي مدير عام الترويج والنشر بالجهاز إلى أن ١٧,٦ من الاسر التي لديها أطفال تعاني من عدم توفر الأمن الغذائي و١٤ ٪ من الأطفال يعانون من جوع متوسط او معدل و٣,٥ من الأطفال يعانون من الجوع الشديد وهو ما يتضح أن الكثير من الاسر اليمنية تسعى لحماية أطفالها من الجوع الشديد ويمضي الأخ باخبازي بالقول ان البيانات المتاحة عن التغذية تشير إلى تدني مستويات التغذية من حيث توافر العناصر الغذائية والفيتامينات وانتشار أمراض سوء التغذية بين الأطفال لاقل من ٥ سنوات بشكل خاص وبين الآخرين بشكل عام حيث نجد ان ٥٠ ٪ منهم يعانون من قصر القامة ٢٧ ٪ منهم يعانون من التقزم و ٥٦ ٪ من الأطفال الريفيين يعانون من قصر القامة و٤٪ من الأطفال الحضريين يعانون من قصر القامة ايضا و ١٣ ٪ من الأطفال يعانون من الهزال الشديد و٢١,٢٪ من السيدات الحوامل يقل وزنهن عن ٢١,٢ كجم و ٣٧ ٪ من السيدات الحوامل والأطفال يعانون من الانيميا

التصميم

صمم هذا المسح لاعطاء بيانات كمية ووصفية عن المواد الغذائية التي سيتناولها كل فرد في الأسرة وليس على مستوى الأسرة وبحيث يسمح تحليل هذا المسح بتحديد المستويات التغذوية لعدد من الفئات السكانية (الاطفال الاقل من خمس سنوات والمراهقين وكبار السن والحوامل والمرضعات والآثار الصحية اوالمرضية الناجمة عن سوء التغذية (امراض الغدد الدرقية وقصر القامة التقزم ونقص الوزن الهزال الانيماء ونقص الفيتامينات الحديد والكالسيوم بالاضافة الى احتساب تكلفة سلة الغذاء للفقراء

التزامن

يرى البنك الدولي ان انفاق ١٠ ٪ من الاسر الفقيرة في بلادنا يساوي ١٦٢٧٧ ريالا في الشهر فيما يبلغ انفاق الاسر متوسطة الدخل حوالي ٤٠٣٧٠ ريالا فالفقراء ينفقون على الطعام نحو ٩٨١٤ ريالا ومتوسطي الدخل ينفقون ٢٣١٩٧ ريالا فيما السكن ينفق عليه الفقراء ٢٦٨٨ ريالا نجد متوسطي الدخل ينفقون عليه ٥٧٥٣ ريالا اما الملابس فالفقراء ينفقون ١١٣٧ ريالا واقرانهم من الفئة الأخرى ٣٠٠٦ ريالات وفيما يتدنى الإنفاق على الصحة من جانب الفئة الفقيرة ولايصل سوى ١٩٦ ريالاً نجد متوسطي الدخل هم الآخرون لا ينفقون سوى ٩٠٢ ريال عليها ويتقارب الإنفاق المتدني على التعليم من الفئتين بين ١٥٠ الى ٢٧٤ ريالا فقط فيما الانتقال والمواصلات يصل عند الفئة الاولى ٨٦١ ريالاً والثانية ١٢٣٧ ريالا ويزداد الانفاق على وسائل الترفيه عند الفقراء الى ١٢٢٥ ريالا وعند متوسطي الدخل ٤٧٨١ ريالا واخرى الى ١٢٢٠ريالاً عند متوسطي الدخل و٢٠٦ ريالات عند الفقراء ورغم ان هذه الارقام استندت على نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨ م فهي في الوقت الراهن ليست دقيقة نتيجة للتغيرات التي طرأت منذ ذلك الحين ولذا فان مسح سلة الغذاء يعول عليه كثيرا في إيجاد الرقم الحقيقي عن حجم الاستهلاك والانفاق على مستوى الفرد

حيث سيتم عبر هذا المسح التغلب على الصعوبات والإشكاليات المنهجية عند احتساب خط فقر الغذاء من خلال تحسين كفاءة مؤشرات الفقر ونسبته وفجوته وشدته مع امكانية احتساب نسبة الاسر الفقيرة والافراد تحت خط الفقر معا وهذا لن يتحقق عمليا الا من نتائج سلة الغذاء

أهداف

يؤكد الجميع ان الجهاز المركزي للاحصاء يفتقر الى بيانات فعلية عن متوسط احتياج الفرد من السعرات الحرارية في اليوم KCAL\D حسب النشاط اليومي او الطاقة المتناولة ولتقدير هذه الطاقة يلجأ الى تقديرات منظمة الفاو والصحة العالمية وهذه التقديرات كما يصفها رئيس مجموعة التغذية في الفاو بانها مبنية على بيانات معظمها في الدول المتقدمة ولا تأخذ في الاعتبار الخصائص المحلية ولذ فان الهدف الرئيسي للمسح يتمثل في تقدير متطلبات الفرد من الطاقة (السعرات الحرارية) اللازمة لاستمرارية الحياة على مستوى الجمهورية اليمنية والحالة الحضرية اخذين في الإعتبار وزن الفرد والنشاط اليومي والعمر والنوع وتقدير الاحتياجات من المواد الغذائية من البروتين والفيتامينات والعناصر الاخرى للحصول على هذه السعرات الحرارية وإيجاد قيمة خط فقر الغذاء على مستوى الحضر والريف اخذين في الاعتبار اختلاف السلوك الغذائي على مستوى الاقاليم وتقديرات مؤشرات انعدام الامن الغذائي على مستوى الأسر والأفراد للمساهمة في الحد من الفقر ووصف وتشخيص المشاكل الصحية ذات العلاقة بالتغذية والسلوك الغذائي لإيجاد سياسات كلية لمعالجة الآثار الصحية والمرضية الناتجة عن سوء التغذية

مساهمة

ينتظر الجهاز المركزي ان يسهم آخرون معه في تنفيذ هذا المسح ويأمل ان يحظى بدعم دولي مناسب خاصة وان مسح سلة الغذاء في اليمن يتزامن مع الاتجاه الإقليمي نحو هذا العمل ومن الملاحظ ان منظمات دولية أبدت موافقتها الأولية لدعم هذا المسح ويشير الدكتور عبد القدوس المروني الخبير الاجتماعي بمنظمة اليونيسيف بصنعاء إلى ان فكرة المسح جيدة ومهمة لأنه سيوفر بيانات وطالما ان مسح سلة الغذاء في اليمن سينتج بيانات دقيقة ومطلوبة لخدمة التنمية في البلد فبدون شك سيكون مفيدا وسيلقى الدعم المناسب له

كما تشارك ايضا وزارة الصحة العامة والسكان في الاهتمام بهذا المسح وتقول الدكتورة أروى الربيع وكيل الوزارة لقطاع الرعاية نحن مع هذا المسح طالما سينتج بيانات تتعلق بالفرد وتفيدنا في التخطيط الصحي لمصلحة الفرد ابتداء من الرضع وانتهاء بالكبار ومتابعة احتياجات كل فئة وهذ بدوره سيسهم في بناء الفرد صحيا لكي يتمتع بالعافية الدائمة ويسهم في الإنتاج للبلاد

مشيرة ان الوصول الى تغذية الانسان بصورة صحيحة سيمكنه من تجاوز الامراض والبقاء سليما مما يقلل من الاعتماد على الأدوية ويقلل التكاليف المنفقة في القطاع الصحي

تصوير/ناجي السماوي

الثورة الاقتصادي

الثلاثاء ٢٧ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ٨ مارس ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٢٧)

Tue ,. 8 Mar 2005 .. 27/1/ 1426 - No، (14727)